



خطاب صاحب الجلالة بمناسبة إعلان الثورة الزراعية

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

شعبي العزيز

ألفنا أن نلتقي كلما دعت الضرورة الى ذلك، إما لتبادل الأفكار، وإما لنشرح لك بكيفية عميقة ومحملة في آن واحد الخطوات التي نحن مقدمون عليها والاساليب التي سنستعملها والأهداف التي تنتظرها من وراء مجهوداتنا المشتركة بمجهودات الشعب ومجهودات الإدارة ومجهودات الحكومة ومجهودات الملك، ولم نجد في المراحل التي طويناها ولا في العقبات التي تغلبنا عليها مرحلة من المراحل ولا خطوة من الخطوات لا تتميز بهذا الاتجاه والالتزام، ولم تتميز بجمع الكلمة ووحدة الصف، لذا أئبنا ونحن مقبلون على ثورة فلاحية نرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا في السير بها الى الهدف ثم أن يوفقنا في أن نجني ثمراتها كاملة غير منقوصة، علينا ونعت مقدمون على هذه الثورة الفلاحية أن نخطبك ونبين لك ونشرح لك حتى تكون على بينة تامة من الدوافع التي دفعتنا الى اتخاذ طريق دون طريق وإلى نهج منهاج دون منهاج، وحتى تتمكن بأن نصل الى مقصودنا الا وهو أن نشركك في الفهم والبحث والتحصيل، وسنحاول استعمال لغة مخضمة بين الفصحى والدارجة يمكن لكل واحد أن يتتبع خطابنا هذا.

في المدرسة الوطنية

غير خاف عليك شعبي العزيز أننا كبرنا في مدرسة وطنية مدرسة محمد الخامس رحمة الله الذي ألقى خطابه التاريخي سنة 1944 ذلك الخطاب الذي قال فيه مقالتي مهمتين :

الأولى : إن الملك والشعب يرغبان في العيش في ظل ملكية دستورية، وفي نفس ذلك الخطاب قال رحمة الله عليه : (نحب علينا أن لانتسى، في الثورة التي نقوم بها للتحرير والتعليم وفتح المدارس وإرسال البعثات الى الخارج، نحب علينا أن لانتسى سواد الأمة الذي يكونه الفلاحون)

وإذن فإن مدرسة محمد الخامس الوطنية كانت مبنية على ثلاثة أسس : الاطار العام ألا وهو الملكية الدستورية والرفع من مستوى شعبه، وذلك بتعميم الثقافة والتعليم وبعث البعثات الى الخارج دون أن ينسى ذلك المشاكل الحقيقية والثروات الحقيقية للبلاد التي يكونها ثمانون في المئة من السكان ألا وهي مشاكل الفلاحية .

مع الفلاحين دائماً

ومنذ ذلك العهد الى يومنا هذا ونحن نعمل جادين دون توان ولا تأخر في تتبع هذه الخطوات وفي الحنو والرضى والأخذ بيد الفلاحين على الخصوص .

الأرض هي الثروة

وأخيراً وفي السنة الماضية وضعنا برنامجاً كان ينبنى على أربع نقط أهم نقطة فيه هي إعطاء الفرص للجميع حتى يمكن للجميع التمتع بالثروات الوطنية دون تمييز بين هذا وذلك .

وهل هناك أكبر ثروة وأكبر غنى من الأرض، الأرض التي خدمها أجدادنا والتي مات من أجلها أجدادنا،



والتي من أجلها اختلط العرق بالدم لكي تبقى حرة من جهة ولكي تبقى تلك الأرض معطاء خصبة تغذي الحي وتملأ المستقبل بالخير والبركات .

المشاكل المحيطة بالقضية

هذه الأرض كما في علمك منقسمة الى أقسام، فيها التي كانت لدى ملاكها، وفيها التي كانت بيد المعمرين، وفيها التي كانت بيد الجماعات القروية أو الأملاك المخزنية، وفيها التي كانت بيد الأحياس أو بيد الكشيش أو يد المعمرين الآخرين والذين مازالوا يملكون الثروة الأرضية .

كان في الامكان أن نجتمع هذه الأراضي كلها جمعاً واحداً بمجرد خط قلم وبوضع توقيع، ولكن كنا سنقع في الآفاق الأخرى، الا وهي ان نغفل شيئاً لا يمكن ان نهضمه نظراً لكثرتة ونظراً لقلة الأطر من جهة، ونظراً للمشاكل العقارية من جهة أخرى حيث أن كل توزيع يجب أن يقوم على أسس هندسية لا بد منها، أولاً أسس الجميع واللم، ثم أسس التفرقة والتوزيع، وهذه عمليات تقتضي منا أن نقوم بها بنوع من الحكمة والأناة والثبات، لأن الأصل العقاري والطمأنينة العقارية هي من الأسس الضرورية لكل استقرار في بلد أراد أن يجعل من الفلاحة ومن المتعاطين للفلاحة جنوداً منتجين .

الأساس العقاري

فلا بد إذن لكل واحد يملك أرضه أن تكون ملكيته غير مشبوه فيها، لا بد أن يكون عارفاً أنه إذا خدم الأرض فإنما يخدمها لنفسه ولأولاده، ولا بد أن يعرف أنه في مأمّن من أي منازع ومن أي واحد ينزع منه تلك الأرض، وهذا يقتضي إذن قانوناً عقارياً متقناً وعمليات (مثل اللم والجمع ثم التوزيع) متقنة جداً حتى لا تنفع أية بلبلة في العقار ومن ثم في النظام الاجتماعي لأسرة الفلاحين وهي كبيرة جداً.

الشروع فوراً في توزيع 90 ألف هكتار

ومنذ سنة 1957 الى سنة 1972، وزعت الدولة مجموعاً من الهكتارات عدده 181.000 هكتاراً، ولكن يدخل في هذه المئة والواحد والثمانين ألف هكتار القدر الذي سنبداً في توزيعه ابتداء من الغد، ألا وهو رقم يعتبر في الحقيقة رقماً قياسياً، في بلد في طريق النمو كالمغرب حيث قدر أنه يشمل تسعين ألف هكتار.

إن في إمكان القلم واللسان أن يجمع بكل سهولة رقم 90.000 هكتار، أما جمع تسعين ألف هكتار ولما وتجهيزها وتوزيعها وإعطاؤها الأساس العقاري فهي عملية على ما اعتقد تستحق التنويه وتستحق الانتخار وتستحق ان ترتفع حتى نرى ماوراءها وما يجب ان يكون وراءها حيث إنها ليست الا خطوة ولا يمكن أبداً ان تكون هدفاً في حد ذاتها.

وإذا نظرنا الى توزيع هذه الأراضي نرى أن 90.000 هكتار تشمل عدداً من الأقاليم، فهي تشمل 122 جماعة قروية وتشمل تازة وفاس ومكناس والقنيطرة والدار البيضاء ووسطات والجديدة وبني ملال وآسفي ومراكش ومكتب الاستثمار بالغرب ومكتب الاستثمار لدكالة ومكتب الاستثمار للحوز .

إذن نجد 112 جماعة قروية ونجد مساحة 90.837 هكتار ونجد عدد المستفيدين 3.802، ونجد الاطار الذي يجب أن تتمشى عليه وهو إطار التعاونيات وعددها 140 تعاونية .



الفلاحة والكسب

وفي مجموع هذه الأراضي كلها وحتى يمكننا أن نعطي للفلاحة جناحها ألا وهما الفلاحة والكسب يدخل في مجموع هذه الأراضي أراضي الرعي المشتركة 27.709 هكتاراً.

وهكذا نرى كذلك أن معدل المساحة لكل كساب سنعطيه الأرض 24 هكتاراً.

نعم، يمكن لكل أحد أن يقول ما هي الاستفادة من 24 هكتاراً ؟

أقول: المهم في 24 هكتاراً هو أن نعرف في أي إطار سيستثمر ويتبع منها ما ينتج ؟

فمثلاً نرى أن لدينا في القنيطرة 4729 هكتاراً وستوزع على 173 من المستفيدين، ولكن هذه الهكتارات التي ستوزع ليست هكتارات بور ولا سقوية فحسب، بل منها ما هو سقوي ومنها ما هو بور، وحتى البور كذلك سيستفيد من مشروع سبو حيث إن مشروع سبو سيحتوي على 300.000 هكتار وأيضاً فإنه حتى الأرض التي ليست مسقية بالماء سيصل إليها الندى الطبيعي الضروري الذي يمتد عندما تكون الأرض خصبة وعندما تكون الخضرة كثيرة.

ومن هنا نرى أن التوزيع لا يمكن الآن أن يقال فيه إنه توزيع لأراضي سقوية، بل يمكننا أن نقول عنه إنه يحمل في طياته ما يحملنا أن نقول بأنه كله سقوي في هذه الناحية.

ونرى في إقليم سطات مثلاً أن هناك 26.464 هكتاراً، ونضيف إلى سطات الجديدة، وأضيف إلى الجديدة دكالة، فهذا كله أولاً يمر عليه وادي أم الربيع وسيمر عليه الماء بعدما يبنى سد سيدي شحو.

فهذا السد الذي سيبنى زيادة على القنوات التي تجري في الناحية، سيجعل كذلك من الأراضي قابلة لأن تكون أراضي سقوية نظراً للمناخ أو للماء الذي سيصلها.

الأراضي كلها ستسقى

ثم نجد في مراكش 5.262 هكتار ونجد في الحوز 5.036 هكتار ونجد في آسفي 3.391 هكتار. وهكذا نجد أن مراكش مثلاً، مراكش بسد مولاي يوسف أولاً، ثم بسد الوادي الأخضر فيما إذا أنجزناه، سيتمكن أن نسقي من مراكش إلى آسفي، وبهذه الكيفية سيتمكن أن نقول إنه من قلعة السراغنة بسد مولاي يوسف ثم الحوز بالقرب من مراكش ثم آسفي، سيجري الماء في ثلاث عمالات آسفي ومراكش والحوز التي سيضمهما توزيع عشرين ألف هكتار تقريباً.

أما بني ملال فإنكم تعرفون السد الموجود فيها وتعرفون أن هذا السد ما يزال قابلاً لكي يسقي 30.000 هكتار.

وهكذا نرى شعبي العزيز أن هذا التوزيع كما قلت لكم ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو غاية للوصول في إطار التصميم الخماسي والتصميمات الخماسية المقبلة لتكوين شبكة من الخيرات، وشبكة من وسائل التبادل، لا التبادل داخل الحدود المغربية ولكن التبادل على صعيد القارات.



خطوة تتبعها خطوات

لذا أريد من الجميع أن يستفيدوا وأن يعملوا ويكدوا لأن هذه الأراضي الموزعة ليست بالخطوة الوحيدة، وإنما هي خطوة تتبعها خطوات ، ومازالت أراضي أخرى إما مغربية وإما أراضي بيد الأجانب قررنا كيفما كان الحال أن نسترجعها ولكن كما قلت لكم سابقا أن الاسترجاع غير كاف ، ولكن لابد من استرجاعها ولا بد من حسن التصرف وحسن التوزيع حتى يمكن أن نعطي الثروة لا أن نعطي وسائل الفتن والخصومات أمام التحاكم .

سنسترجع 200 ألف هكتار

إذن هي 90.000 هكتار سنبعثها 200.000 هكتار ما زالت في يد المعمر الأجنبي الذي يملكها ملكاً، والتي قررنا استرجاعها كيفما كان الحال، بالطبع سيحاول المغرب استعمال أساليبه المعروفة فيه مع جميع الدول التي يتعامل معها، تلك الأساليب المبنية على المنطق والعدل، وأعتقد أن العدل والمنطق مزية في المغرب، ولكن مبنية كذلك على اللياقة وحسن التعامل واحترام المصالح — لا أقول المصالح الخاصة — ولكن المصالح العليا للبلاد التي يهمها الأمر.

ولفائل أن يقول سمعنا هذا، وفهمنا هذا الكلام ولكن ماذا جرى في المغرب الشمالي المنطقة القديمة للحماية، أقول إن القوانين العقارية التي كانت موجودة في المنطقة الشمالية كانت غير القوانين العقارية والأسس العقارية الموجودة في المنطقة الجنوبية، ومع ذلك لم يصدنا هذا عن العمل، بل يمكن القول إن لكوس فيه أراضي يمكن أن نوزع منها في مارس وأبريل 8.000 هكتار، وهي أيضا ستكون متمتعة بالرّي من ذلك النهر، وهناك ما يقرب من 10.000 هكتار مازالت في طور اللّم والجمع، وهكذا لن تشتمل هذه العملية المنطقة الجنوبية من المغرب فحسب، ولكن تشتمل حتى المنطقة الشمالية القديمة .

وإذا أضفنا إلى هذا أننا في السنة المقبلة قررنا أن نضع الحجر الأساسي لسد لكوس سنكون قد زدنا في المنطقة الشمالية القديمة مساحة هائلة غنية جدا تقدر بـ 30.000 هكتار سيمكن القول حسب الاحصاءات التي قمنا بها أن هذه العملية إذا تمت ستقوم بمصاريف السد، أما الباقي فسيكون ربحاً للدولة .

وفي الكلمة التي وجهتها لكم آنفا تطرقت إلى لفظ التعاونيات والمستفيدين .

كناش الالتزامات

أولا : فيجب على المستفيدين أن يطمئنوا لأن التعاليم والأوامر التي أصدرتها هي أن هناك كناش الالتزامات يجب أن يكون ذا حدين، أحدهما على المستفيد والآخر على الإدارة، فلا يمكن أن يكون كناش الالتزامات على كاهل المستفيد فقط وأن لا تمارس أية رقابة على الإدارة لأداء واجبها نحو الفلاح، وهكذا فمن جملة الواجبات التي ستفتح لكل فلاح الطعن أو التحاكم بشأن التزام الدولة بتقديم الحبوب للفلاحين في إبانها وبشمنها الرسمي حتى لا يمكن لأي أحد أن يتلاعب في كمية الحبوب ولا في نوعها ولا في الوقت الذي يجب أن تعطى فيه .

القرض حق لكل مستفيد

يجب على الدولة أن تضمن لكل واحد القرض الفلاحي في أقرب محل للأرض التي يستثمرها، وعليها



أيضا أن تضمن لكل فلاح الأسمدة، لأنه لا يعقل أن يصدر المغرب الى الخارج 14 مليون طن من الفوسفاط، ولما تطرح من بعض الشخصيات الأجنبية أسئلة عن استهلاك المغرب من الفوسفاط الداخلي أحجل لأنني لا أستطيع ذكر الكمية المستهلكة داخليا، لكنني سأقولها الآن، فهذه النسبة هي 0,001، بالنسبة ل 14 مليون طن التي ينتجها المغرب سنويا، لذا أصدرنا أوامرا كذلك بأن تؤسس الدولة شركة ولا أعني بذلك شركة للدولة ولكنها شركة تساهم فيها أموال خصوصية رسمية وذلك لتكثيف ما هو خاص بالأراضي وتسويقها بأتمّة قارة ورسمية .

الاتاج والتسويق

فلا يمكن أن تضمن أثمان الخبز والسكر والشاي والزيت دون أن تضمن ما هو مكون للثروة المغربية الا وهو ثمن الحبوب والدقة في مواقيت القروض و ثمن السماد، فإذا كان من واجب الفلاح أن يستثمر أرضه حسب كناش الالتزامات وإذا هو خرج عن هذه الالتزامات يعاقب ولا يمكن أن لا يكون على كاهل الادارة التزامات أخرى تحترمها ولكل أحد من المستفيدين أن يطعن في عدم التزام الدولة فيما هو مناط بها من واجبات وخدمات، وسوف نلاحظ حينئذ تبدأ التعاونيات في العمل كيف يمكننا أن نضمن للتعاونيات التي تقوم بعمليات فلاحية من شأنها أن تغزو الأسواق الخارجية كيف يمكن للدولة أن تتحمل التسويق بواسطة مكاتب حتى لا تنقل كاهل الفلاح والتعاونيات بمشاكل التسويق والترويج.

روح التعاون

وبما أننا بصدد ذكر التعاونيات علينا أن ننظر فيها جديا فلا يمكن أن تعطى أكلها إلا إذا كانت مبنية على أساسين متينين أولهما : روح التعاون. فكيفما كان الشعب وأتانية أفراداه في طبائعهم وغرائزهم عليه أن يدخل في قالب الروح التعاونية إذا هو أراد أن يتقدم ببلده وبالأخص في المساحات الصغيرة مثل 15 أو 24 هكتارا، أو 30 هكتارا فلا يمكن لخمسة عشر أو 30 هكتار على حدة أن تنتج الحوامض ولكن تعاونية تضم مثلا 1046 هكتارا يمكنها أن تنتج الحوامض وتزاحم السوق الخارجية، فإذا لا بد من الروح التعاونية، وعلينا أن لا نرى في التعاونية حاجزا بيننا وبين التمتع بالملكية الكاملة بل علينا أن نرى فيها الوسيلة التي ستمكننا من الانتاج وأحسن ما في الانتاج التسويق بكيفية مستحسنة.

التعاونيات.. والأطر

هذه هي الروح التعاونية، ولكن إزاء الروح يجب ان تتوفر لنا الأطر التي تبني التعاونيات على كاهلها، أما هذه الأطر فتتمثل في شخصين أولهما مدير التعاونية وثانيهما محاسبها، فعلى المدير أن يكون من أهل الناحية حتى لا يشعر الناس أنه دخيل عليهم، وأنه جاء ليعيش على حسابهم وأن لا هم له سواء ربحوا أو خسروا وكلما أمكن ذلك يجب أن يكون مدير التعاونية إما من الفلاحين أو المستفيدين وذلك دوريا كل سنة أو كل سنتين أو ثلاثة، وعليه أن يكون من غين المكان وعلى المحاسبين كذلك أو يكونوا من عين المكان إن أمكن وأن يكونوا من ذوي الحكمة والخبرة .

وهنا يمكن لمسائل أن يتساءل وأين هم هؤلاء المحاسبون ؟

فأجيب أن الدولة حينئذ قدمت للبرلمان في السنة الماضية قانون التقاعد للمدنيين والعسكريين وحينئذ وافق



البرلمان بأغلبية على ذلك القانون الذي أنصف خدام الدولة، مدنيين كانوا أم عسكريين كان من المنتظر أن يحال على المعاش عدد من المتصرفين في الإدارة ومن بينهم المحاسبون ولذا أعطينا وأصدرنا أمراً إلى وزارة الشؤون الإدارية من جهة وإلى وزارة الداخلية والفلاحة من جهة لتقوموا بإحصاء جميع الموظفين الذي يتوفرون على دبلوم وشهادة للمحاسبة أو الذين تعاطوها إما في الجيش وإما في الإطار المدني، وأن يؤخذوا بالأسبقيات في هذه التعاونيات شريطة أن يكونوا من عين المحل حتى يمكن التفاهم والتجانس التام بينهم وبين المستفيدين .

الأرض .. من أسس المدرسة الوطنية

وهكذا شعبي العزيز ترى أننا أولاً ركزنا الفكرة، ألا وهي أن المدرسة الوطنية المغربية من أسسها الأرض والأخذ بيد من يخدم الأرض والنقطة الثانية : أن التوزيع ليس غاية في حد ذاته وليس مطية تركب حيناً يريد فلان أو فلان أن ينفخ في مزامير الدعاية والديماكوجية، ولكن هي غاية نبيلة للوصول إلى غاية أنبل وهي تكريم بني آدم، وهي إعلاء مستوى المعيشة للأفراد والجماعات في هذه البلاد .

بعيدا عن الديماغوجية

النقطة الثانية : إن هذا التوزيع لا يرمي إلى التوزيع فقط بل سيؤدي بنا إلى التفكير في إطار خماسي أول أو خماسي ثاني من المخططات ثم ينتقل إلى توزيع أراضي أخرى وقلت إننا لاستعمل الديماكوجية، يمكننا بتوقيع أو جرة قلم أن نقول إننا استرجعنا 300.000 هكتار أو 400.000 هكتار ولكن سوف نكون كما قال الشاعر :

لو يغير الماء حلقي شرق

كنت كالغصان بالماء اعتصامي

فإذا نحن أردنا أن نشرب من الفلاحة ومن الأراضي وأن نتغذى منها، وإذا نحن وقعت لنا غصة من الفلاحة فماذا ياترى سنعتصم ؟

النقطة الثالثة : قلنا إن هذه العمليات لا يمكن أن تتم وتعطى مالمولها الحقيقي إلا إذا دخلت في إطار تعامل التعاونيات، وأعطينا الشروط للتعاونيات كما أننا من جهة بينا الواجبات الملقاة على كاهل الفلاح والمستفيد وبيننا الواجبات الملقاة على كاهل الإدارة والحكومة .

الانتاج والعمل

وكم من بلد يتمنى لو كانت له اليوم 90.000 هكتار أو نصف 90.000 هكتار لزمر وطبل وأرعد ولكن المغرب ولو حق له أن يفتخر ويصفق ولو حق لنا أن يمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه وهدايته سوف يسير في طريقه، تلك الطريق التي لا ترمي إلا للانتاج والعمل، وبشيء من الحشمة فنحن نستحي ونفضل أن يقال عنا الخير ولا نكون كالذي يثنى على نفسه ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم إني أحب الثناء.

علينا أن نفتخر

فإذن علينا أن نفتخر، ولكن علينا أن نفتخر من جهة وعلينا أن نتأسف من جهة أخرى، فمثل هذه الفتوحات — لأنها فتوحات — ومثل هذه الانتصارات كان بoudna أن تكون وليدة الجميع وأن يفتخر بها الجميع



وأن يكون قد ساهم في وضعها الجميع وساهم وشارك في رعايتها وتنميتها الجميع حتى يمكننا جميعاً أن نحمد السرى وأن نقول إن هذا عمل مغربي وعمل يحق لنا أن نفتخر به وأن نكون فرحين به، لأنه عمل الجميع، فأملّي أن ترى الخطوات المقبلة التي نحن مقبلون عليها : إما في السنة المقبلة أو في السنوات التي تتلوها أن نرى أكثر ما يمكن من الأيدي والقلوب والطاقات والأفكار مجتمعة في إناء واحد في عجين واحد حتى تعطى للجميع لقمة واحدة، لقمة واحدة خالصة غير مختلطة بما يشوبها، لأنها لقمة وطنية صرفة، وبهذه المناسبة أؤكد وأقول إن مثل هذه العمليات هي عمليات يجد في مسرحها المتسع كل واحد مبتغاه وضالته وهدفه ومطمحه أنه إما من الخوف من المسؤولية وإما من التفهقر وإما من التخاذل، إذا ما رفض كل ذي عقل وكل ذي تفكير وكل ذي شخصية أن يضع يده في مثل هذا العمل المشرف العمل الوطني الذي لا هدف له ولا مطمع له إلا أن يكرم ابن آدم ويرفع من شأن المواطن المغربي ومع ذلك أسأل الله كما سألته دائماً أن يهدي القلوب، قال الله سبحانه وتعالى : (ليس عليك هداهم، ولكن الله يهدي من يشاء).

وأملّي في الله أن يهدي الله أكثر ما يمكن من يشاء حتى نجد أنفسنا يوماً ما وفي أقرب وقت ممكن، ونجد جميع المخلصين الحقيقيين الذين لا يعملون ولا يأمررون ولا يؤمررون ولا يأمررون ولا يبنون إلا من طرف الوازع الوطني الصرف لا من الخارج.

أملّي أن نجد هؤلاء الناس كلهم يداً في يد لاتمام العمل وللسير بهذه الأمة نحو الازدهار ونحو عزتها.

دعاء

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يحفظ هذه البلاد وأن يكلاها بعينه التي لاتنام، وأن يجعلها في مأمن من كل غدر ومؤامرة ومصيبة ومكروه .

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وأن يزيد في هدايته لي، وأن يحفظني لنفسي ويحفظني لمن أخدمهم ألا وهم المغاربة حتى أرى فيهم ما يشفي الغليل، وحتى يروا مني ما في إمكاني أن أعطي لهم، إنه يجيب الدعاء وإنه سمع عليم، والسلام عليكم ورحمة الله .

ألقي بالرباط

الثلاثاء 10 شعبان 1392 — 19 شتنبر 1972